المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 15-12-2007 العـــدد : 14418
الصفحـات : 4 المسلسل : 28

تأثير النفط على اقتصاد المملكة

فادي بن عبدالله العجاجي*

تأثر سلباً على معدلات النمو العالمية. وتنتهج المملكة مبدأ الالتزام الأدبي تجاه الاقتصاد العالمي نظراً لكونها أكبر منتج ومصدر للنفط الخام وصاحبة أكبر احتياطيات نفطية بين دول العالم. حيث تكفي الاحتياطيات النفطية للمملكة لإنتاج النفط الخام لمدة تزيد عن ٦٦ سنة بنفس وتيرة الإنتاج الحالية. وتسعى المملكة إلى زيادة طاقتها الإنتاجية لتصل في عام ٢٠٠٩م إلى ١٢,٥ مليون برميل يومياً من خلال ضخ استثمارات تقدر بحوالي ٨٠ مليار دولار في مجال استخراج النفط، و٢٠ مليار دولار في مجال الطاقة الاستيعابية للتكرير. وذلك سعياً منها في تهدئة مخاوف الدول المستهلكة من نقص الإمدادات بالرغم من ارتفاع تكاليف الاستثمار ووجود فائض في الأسواق النفطية منذ عام ١٩٨١م وحتى عام ٢٠٠٦م يبلغ في المتوسط ١,٥ مليون برميل يومياً.

٣- تأثير أسعار النفط على اقتصاد المملكة

لا يزال النفط يعد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تأخذ في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية أو تفسير بعض الحالات والظواهر التي يمر بها اقتصاد المملكة، حيث تمثل الإيرادات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي إيرادات الدولة. ففي عام ١٩٧٤م مثلت الإيرادات النفطية نسبة ٩٤,١٪ من إجمالي الإيرادات، وانخفضت هذه النسبة بعد ذلك قليلاً لكنها عاودت الارتفاع في عام ١٩٨٠م لتصل إلى ٩١,٧٪ بسبب ارتفاع أسعار النفط. ونتيجة للسياسة التي اتبعتها الدولة في سعيها لتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط انخفضت هذه النسبة إلى ما دون ٨٠٪ لعدة سنوات، وإلى ما دون ٦٠٪ في بعض السنوات التي شهدت انخفاضاً حاداً في أسعار النفط (١٩٨٦م، و١٩٨٨م، و١٩٩٨م). إلا أن ارتفاعات أسعار النفط القياسية خلال السنوات الأخيرة أدت إلى ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى ٨٩,٧٪ من إجمالي الإيرادات في عام ٢٠٠٦م، ويتوقع أن تتجاوز هذه النسبة ٩٠٪ في عام ٢٠٠٧م (الجدول رقم ١). ويوضح الرسم البياني رقم (٢) قوة تأثير الإيرادات النفطية على الميزانية العامة للمملكة، فمنذ منتصف السبعينات والتغيرات في الإيرادات النفطية قريبة جداً من التغيرات في مستوى عجز/فائض الميزانية العامة، كما أن نسبة عجز/فائض الميزانية العامة إلى إجمالي الناتج المحلي تنحو نفس الاتجاه تقريباً.

٤- استغلال العوائد النفطية للمملكة والدروس المستفادة

من الواضح أن السياسة الاقتصادية للدولة في الوقت الراهن قد استفادت من تجربة أوائل الثمانينات، حيث بلغت أسعار النفط مستويات مرتفعة في عامي ١٩٨٠م و١٩٨١م. حينها شعرت الدول المصدرة للنفط أنها أصبحت غنية وأن الأسعار ستستمر عند تلك المستويات، وظهرت في تلك الفترة العديد من التقارير والدراسات والمقالات التي تشير إلى أن عصر الأسعار المنخفضة للطاقة قد انتهاء، وأن النفط مورد ناضب يوشك على النفاذ بعد أن وصل الاستهلاك العالمي في عام ١٩٨٠م إلى ٦١,٧ مليون برميل يومياً. في تلك الفترة توسعت الدول المصدرة للنفط وخاصة الدول الخليجية في إنفاقها على مشاريع البنى

■ في عام ١٩٣٣م مُنحت شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» (أرامكو السعودية حالياً) امتياز التنقيب عن النفط، وفي عام ١٩٣٨م بدأ الإنتاج بكميات تجارية من بئر الدمام. وفي مايو عام ١٩٣٩م رست في ميناء رأس تنورة أول ناقلة نفط «د. ج سكوفيلد» تابعة لشركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» وأقيم حفل كبير شهده - المغفور له بإذن الله - الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود. وبدأ إنتاج النفط بالنمو حتى بلغ ١٠,٣ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٨٠م. وخلال منتصف عام ١٩٨١م سجل إنتاج المملكة من الزيت الخام انخفاضاً حاداً عندما قررت المملكة دعم أسعار النفط ولعب دور المنتج المرن (بالرغم من بلوغ متوسط الإنتاج ١٠,٢ مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة)، حيث كانت السياسة النفطية التي تنتهجها المملكة في سعيها لتحقيق استقرار الأسعار حول السعر العادل للنفط تقوم على أساس خفض كميات إنتاج النفط في حالة وجود فائض في السوق النفطية، والعكس في حالة وجود عجز. واستمر الانخفاض في الكميات التي أنتجتها المملكة خلال عامي ١٩٨٢م و١٩٨٣م، ونتيجة لذلك انخفضت عائدات المملكة النفطية بصورة حادة من ٧٠,٥ مليار دولار في عام ١٩٨٢م إلى حوالي ٣٧,١ مليار دولار في عام ١٩٨٣م، حيث تزامن انخفاض كميات الإنتاج مع انخفاض أسعار النفط. وفي يولية عام ١٩٨٥م بدأت المملكة في اتباع سياسة تسعير جديدة تقضي بربط أسعار النفط الخام بما تدره أسعار المنتجات المكررة.

واستمر الانخفاض في كميات إنتاج النفط الخام في عام ١٩٨٥م حتى وصل إلى ٣,٦ مليون برميل يومياً وهي أدنى كمية أنتجتها المملكة منذ عام ١٩٦٩م. ولم يكن لهذا التخفيض أثر على الأسعار، فقد استمرت الأسعار بالانخفاض بسبب قيام الدول الأخرى المنتجة للنفط بتعويض الانخفاض في كميات إنتاج المملكة من النفط (الرسم البياني رقم ١). وفي عام ١٩٨٦م أعلنت حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - تغمده الله بواسع رحمته - تخلي المملكة عن لعب دور المنتج المرن، وأدى إعلان المملكة إلى خفض أسعار النفط بنسبة ٤٧,٦٪ ليصل متوسط سعر برميل النفط الخام إلى ١٤,٤ دولار.

٢- سياسة المملكة النفطية

ترتكز السياسة النفطية للمملكة في الوقت الراهن في تحقيق الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى التي تحقق لها التنمية الاقتصادية المستدامة، وتراعي مصالح الدول المصدرة والمستهلكة، ولا

المصـــــدر : الرياض - الرياض الاقتصادي
التـــاريخ : 15-12-2007 العـــدد : 14418
الصفحـات : 4 المسلسل : 28

التحتية، ودخلت في بعض التعاقدات والالتزامات طويلة الأجل. ونتيجة لانخفاض أسعار النفط واجهت الحكومات عددا من التحديات التي أجبرتها على استهلاك فوائضها المالية وبداية عصر جديد من العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري للمملكة بلغ ذروته في عام ١٩٩١م، حيث بلغ عجز الميزانية العامة ٨٥,٤ مليار ريال وبلغ عجز الحساب الجاري ١٠٣,٥ مليار ريال. ومع ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة تحول عجز الميزانية العامة إلى فائض بلغ في عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م حوالي ٢١٧,٩ و٢٨٠,٤ مليار ريال على التوالي. ويتوقع أن يتجاوز فائض الميزانية العامة ٣٠٠ مليار ريال في عام ٢٠٠٧م (الرسم البياني رقم ٣).

وبالرغم من الغموض وحالة عدم التأكد التي تخضع لها توقعات أسعار النفط (خصوصاً مع عدم وجود عجز في المعروض من النفط). وبعد بلوغ فائض الميزانية العامة ١٠٧,١ مليار ريال في عام ٢٠٠٤م وتوقع استمرار الفائض في عام ٢٠٠٥م، أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في أكتوبر عام ٢٠٠٥م بزيادة رواتب موظفي القطاع العام بنسبة١٥٪. من جهة أخرى سعت الحكومة إلى تخفيض الدين العام الذي بلغ ذروته في عام ٢٠٠٢م عند ٦٨٥,٢ مليار ريال، ليصل بنهاية عام ٢٠٠٦م إلى قرابة ٣٦٤,٦ مليار ريال. وقد أدى ذلك إلى انخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٦,٩٪ في عام ٢٠٠٢م إلى ٢٧,٩٪ في عام ٢٠٠٦م (الرسم البياني رقم ٤).

ويتوقع في نهاية عام ٢٠٠٧م أن ينخفض الدين العام إلى ٢٦٧,٠ مليار ريال، وتنخفض نسبته إلى ١٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ولتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط وتشجيع القطاع الخاص قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في عام ٢٠٠٥م بتدشين مدينة الملك عبدالله الاقتصادية، تلتها في عام ٢٠٠٦م مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل ومدينة المعرفة الاقتصادية في المدنية المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية. وهناك مدينتان اقتصاديتان تحت الدراسة؛ الأولى في المنطقة الشرقية (رأس الزور) والثانية في منطقة تبوك (حقل). ويتوقع أن تساهم هذه المدن في دفع عملية التنمية وتوفير قنوات استثمارية لرؤوس الأموال الوطنية، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتوفير فرص العمل، وزيادة الرفاه الاقتصادي للمواطنين.

* مستشار اقتصادي